

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

محكمة cassation administrative بالمنصورة

court première / individuals

مسودة ببابا منطق الحكم الصادر بجلسة ٢٠١٤/٨/٣

في الدعوى رقم ١٢٧٨٣ لسنة ٢٦ ق

المقامة من / محمد محمود احمد ربيع بصفته
وليا طبيعتها على نجله القاصرة / ايمان



- ١- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي
- ٢- مدير الهيئة العامة للتأمين الصحي فرع المنصورة بصفتها

الواقعات

اقام المدعي هذه الدعوى بموجب صحيحة بوجة من محام او دعاها قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٣ حيث قررت
بتوجيهها تحت الرقم المذكور عاليه ، وطلب في ختامها الحكم بقبول الدعوى شكلا ووقف تنفيذ ثم الغاء القرار السليم بامتناع الهيئة العامة
للتأمين الصحي فرع المنصورة عن صرف دواء naglazyme لنجله مع ما يترب على ذلك من أثار وإلزام الجهة الإدارية

التصروفات

وذكر المدعي شرعا للدعوى ان نجله مريضه ويعاني من مرض نادر وهو ميكروبايسارايدوزيس وتحتاج لعلاج يتوقف على
ذلك يسمى بعقار naglazyme كما قرر الطبيب المعالج وأضاف المدعي انه طلب المدعي عليهما بصرف هذا الدواء لها الا أنها
صرف بالمخالفة لحكم القانون رقم ٧٩ لسنة ٩٧٥ (بشأن التأمين الاجتماعي الامر الذي دعاها الى اقامة الدعوى الماثلة ابتداء الحكم
والباتها سالفة البيان وارفق سندادعوه حافظة مبنية على

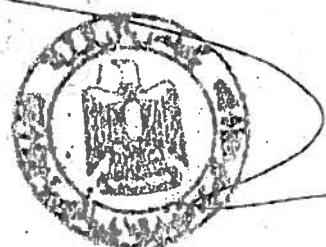
وتوجه نظر الشق العاجل من الدعوى امام المحكمة على النحو الثابت بمحاضر الجلسات حيث قدم الحاضر عن المدعي حافظة
مبنية على اسهاماته في قرار المحكمة اصدار الحكم اخر الجلسة وفيها
وأودعه مسؤولة المشتملة على اسبابه عند النطق به

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات في المداولة قانونا

وحيث أن المدعي يطلب الحكم بقبول الدعوى شكلا ووقف تنفيذ ثم الغاء القرار السليم بامتناع الهيئة العامة للتأمين الصحي،
المنصورة عن صرف دواء naglazyme لنجله مع ما يترب على ذلك من أثار وإلزام الجهة الإدارية التصروفات

: وإن استوفت الدعوى سائر اوضاعها الشكلية المقترنة، فهي مقبولة شكلا.



الصلوة
محمد ابراهيم
٢٠١٤/٨/٣

دار الحكم في الزعيم
٢٤٢
٢١٦

وحيث انه عن الشق العاجل من الدعوى فإنه يشترط للقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه طبقاً لنص المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ توافر ركين مجتمعين : اولهما ركن الجدية بان يقوم طلب وقف التنفيذ على اسباب ترجع غالباً موضوعها، وثانيهما ركن الاستعجال بان يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه نتائج يتذرع تداركها فيما لو قضى بالغالة.

وحيث انه عن ركن الجدية فقد استقرت احكام هذه المحكمة في احكامه العديدة الصادرة عنها في ضوء نص المادة ٧٤٧ و٧١٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته على ان المشرع اوجب امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية لكل مواطن لكون الدرع الاجتماعي الواقي له من عجز يصبه او مرض يحique به وهذا الالتزام كفله الدستور ونص عليه حيث اوجب على الهيئة العامة للتأمين الصحي رعاية المؤمن عليهم رعاية صحية بكلتا بما فيها صرف الدواء اللازم لعلاج الأمراض الى ان يتم شفائهم و ذلك مقابل قيامهم بدفع اشتراكات شهرية تخصم من راتبهم على النحو المبين بالمادة ٧٢ من قانون التأمين الاجتماعي السالف ذكره.

وحيث انه من المقرر ان الدستور احتراماً لحق الافراد في الحياة والمحافظة على الصحة العامة للمواطنين دعم التأمين الاجتماعي والصحي ، وناء بالدولة كلالة تقديم الخدمة الضنجية للمواطنين وهو ما يمثل الحد الأدنى من المعاملة الإنسانية للمواطنين ، وهذا الواجب الدستوري المنوط بالدولة محظور عليها التكول عن القيام به ، وكذلك لا ترخص في مبادرته بدعوى ارتفاع اسعار الدواء او قصور في المعاونة المختصة او غير ذلك من الاسباب خاصة إذا الجلى مرض المواطن بتقارير طبية فاطعنة يستوجب ترياقاً غلا سعره او تدخل

جرائي حاسم يختلف عن المريض الامه

{ حكم محكمة القضاء الإداري بالقاهرة (الدائرة الأولى) في الدعوى ارقام ١٧٨١٥ لسنة ٥٨ في جلسة ٢٠ / ٢٠٠٤ / ٢٠٠٤ ، ١٦٥٥٥ ، ١٨٣٤ لسنة ٥٨ في جلسة ٢٢ / ٢٠٠٤ }

وحيث ان البادى من ظاهر الأوراق - وبالقدر اللازم للفصل في طلب وقف التنفيذ دون المساس بابلissement طلب الإلغاء - أن نجلة المدعى من المؤمن عليهم وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٦ بشان التأمين الاجتماعي المشار إليه وهو ما لم تتحصله الهيئة المدعى عليها ، وإن قدم المدعى تقريراً طيباً مسادراً بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٠١٤ من مركز القومي للبحوث بالدقى يفيد أنها تعانى من مرض تخزير الميكرونيكسريادات النوع السادس وأنها تحتاج لعيار naglazym® ولما كان ذلك ، وكانت الهيئة العامة للتأمين الصحي فرع المنصورة قد امتنعت عن صرف الدواء المقرر للجلة المدعى وفق التقرير الطبي المشار إليه مخالفاً بذلك بالتزامها القانونى على النحو السالف بيانه مما يؤدي إلى تعريض حياة نجلة المدعى للخطر وتدهور حالتها الصحية ، الأمر الذي يكون معه مسلك الهيئة المدعى عليها فى هذا الشأن قراراً إدارياً سلبياً ، ويقع مخالفًا لصحيح حكم الدستور والقانون ولذلك يكون القرار المطعون فيه ويحسب الظاهر من الأوراق قد صدر مخالفًا للقانون ومرجع الالغاء عند الفصل في موضوع طلب الإلغاء الأمر الذي يتواافق معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه

وحيث انه عن ركن الاستعجال فإنه يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه او الاستمرار في تنفيذه ما يؤدي إلى تعريض حياة المدعى للخطر وتدهور حالته الصحية وهي لنتائج وأثار يتذرع تداركها فيما لو انتظر لحين الفصل في طلب الإلغاء الأمر الذي يتواافق معه ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ .

وحيث انه متى كان ما تقدم فإنه وإن توفر لطلب وقف التنفيذ ركناً الجدية والاستعجال فمن ثم فإن المحكمة تقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من اثار اهمها صرف صرف الدواء المذكور مع تنفيذ الحكم بمسودته دون اعلان وفقاً للسلطة

التنفيذية المحكمة المقررة بموجب المادة (٢٨٦) من قانون المرافعات

ويجيز أن من يخسر الدعوى يلزم بالمصروفات وفقاً لنص المادة (١٨٤) من قانون المرافعات.

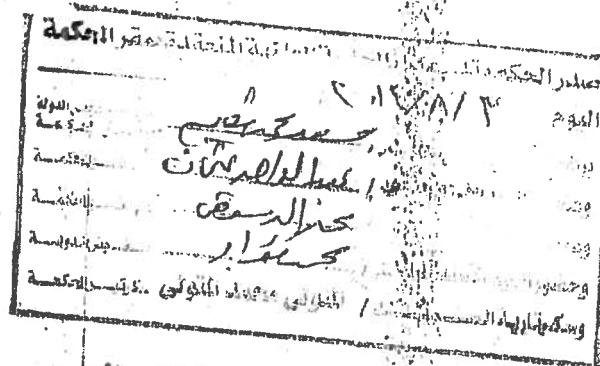
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً ووقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يتزلف على ذلك من اثار على النحو المبين بالأسباب والزمت الجهة الادارية مصروفات الشق العاجل وأمرت بتنفيذ الحكم بمسؤولته وبغير اعلان وباحالة الداعي الى هيئة مفوضى الدولة بإعداد تقرير

بيان الرأي القانوني في الموضوع

المرجع / تخصيص

٢٠١٣/٦/٤
بعد

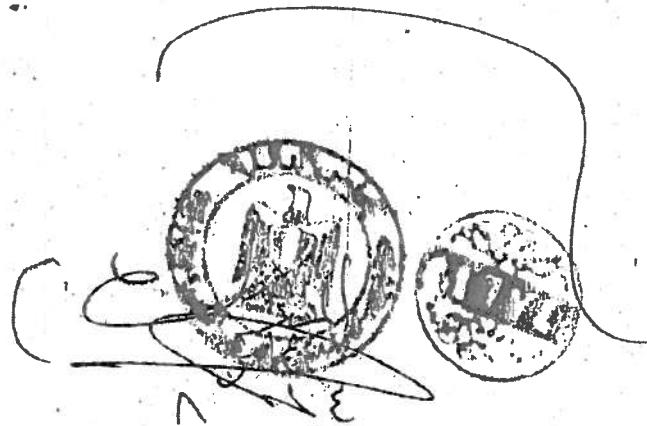


على الوزير رئيس مجلس الوزراء
المصري تضمنه الحكم
الشئون المتصلة

على الوزير رئيس مجلس الوزراء
المصري تضمنه الحكم
الشئون المتصلة

بيان الرأي القانوني /

بيان الرأي القانوني /
وبحسب ما تضمنه الحكم
٢٠١٣/٦/٤



بيان الرأي القانوني /